50 عاماً درع وسيف

قواتنا المسلحة

رواسي الإمارات الشامخة

دبي - عبدالمنعم الشديدي

في لحظة تاريخية، وقبل 50 عاماً، اتخذ المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، قراراً بتوحيد القوات المسلحة تحت قيادة وراية واحدة، ليصنع بذلك الدرع الحصينة التي تحمي مكتسبات الاتحاد، وتصون أمن الوطن واستقراره.

واليوم، وبعد 50 عاماً كاملة، رسالتنا ونحن ننظر إلى الخمسين الماضية بكل فخر واعتزاز، هي رسالة ثقة بالمستقبل، ففي ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، تواصل قواتنا المسلحة تطورها، وتبني أحدث التقنيات، لتبقى درعاً منيعة وسيفاً في وجه أي عدو.

على مدى خمسة عقود، لم تكن قواتنا المسلحة حامية للحدود فحسب، بل كانت، ولا تزال، درعاً للأمة، وسيفاً للحق. ولقد شاركت ببطولة في المهام الإنسانية وحفظ السلام إقليمياً ودولياً، وأثبت أبناؤنا في كل موقع، أنهم «جنود الخير»، الذين لا يعرفون المستحيل، حاملين رسالة التسامح والعطاء التي أرستها قيادتنا الرشيدة.

قواتنا المسلحة انتقلت من مرحلة التأسيس في عهد القادة المؤسسين إلى مرحلة التمكين الشامل | أرشيفية

مسيرة وطنية من التوحيد إلى التمكين وبناء قوة عسكرية حديثة

القوات المسلحة 50 عاماً قوة وسيادة

تمكين قواتنا المسلحة أولوية ثابتة في توجهات قيادتنا الرشيدة

دبي - وائل نعيم

خمسون عاماً من العزة والإباء، سطّرت فيها القوات المسلحة الإماراتية واحداً من أبرز المسارات الوطنية في تاريخ الدولة، مسيرة امتدت عبر عقود من البناء والتطوير والتحديث، انتقلت خلالها المؤسسة العسكرية من مرحلة التأسيس الأولى إلى مرحلة التمكين الشامل، وصولاً إلى موقع متقدم بين أكثر الجيوش تطوراً واحترافية على مستوى العالم.

وقد جاءت هذه المسيرة امتداداً لرؤية قيادية استشرافية، وضعت الإنسان في قلب التنمية، وآمنت بأن بناء القوة العسكرية الحديثة لا يقوم فقط على السلاح والتقنية، بل على منظومة متكاملة من التعليم والتأهيل والانضباط، وأن الأمن والاستقرار يمثلان الأساس الصلب لكل نهضة تنموية واقتصادية واجتماعية.

وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، تحتفي الدولة غداً الأربعاء بالذكرى الخمسين لتوحيد القوات المسلحة، والتي توافق السادس من مايو عام 1976، وهو اليوم الذي مثّل نقطة تحول تاريخية كبرى في مسيرة الدولة. فقد جاء قرار التوحيد ليؤسس لقوة عسكرية اتحادية موحدة، قادرة على حماية الوطن وصون سيادته، وتعزيز مسيرة الاتحاد، ودعم خطط التنمية الشاملة، وترسيخ مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

تطور مؤسسي شامل

منذ لحظة التوحيد التاريخية، انطلقت دولة الإمارات في مسار تطوير متكامل لبناء قواتها المسلحة على أسس حديثة ومتقدمة، حيث شهدت المؤسسة العسكرية تحولات جذرية نقلتها من إمكانات تقليدية مرتبطة بمرحلة التأسيس إلى منظومة دفاعية حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

وقد شملت هذه المسيرة إعادة هيكلة شاملة للمنظومة العسكرية، وتوحيد العقيدة القتالية، وتطوير البنية التنظيمية والإدارية، إلى جانب إنشاء مؤسسات تدريب وتعليم عسكري متقدمة، أسهمت في إعداد وتأهيل أجيال متلاحقة من الكوادر الوطنية، القادرة على التعامل مع متغيرات الحروب الحديثة ومتطلبات الأمن المعاصر.

وفي موازاة ذلك، أولت الدولة اهتماماً كبيراً بتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية، حيث تم العمل على بناء قاعدة صناعية متنامية، تهدف إلى تعزيز القدرات المحلية في مجالات التصنيع العسكري، وقد أسهم هذا التوجه في تطوير وإنتاج عدد من الأنظمة والمعدات الدفاعية، بما في ذلك المركبات المدرعة، والطائرات بدون طيار، والأنظمة البحرية المتقدمة، إلى جانب تعزيز مجالات الصيانة والتطوير والتحديث المستمر، بما يدعم الاستقلالية التقنية ويرفع كفاءة الجاهزية الدفاعية.

كما جاءت هذه الجهود ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية الدولية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير القدرات الوطنية في مجالات البحث والتطوير الدفاعي.

رؤية استراتيجية

وانطلقت مسيرة القوات المسلحة من رؤية استراتيجية متكاملة، أدركت مبكراً أن الأمن لا يتحقق كرد فعل للأحداث، بل من خلال بناء منظومة جاهزية دائمة واستعداد استباقي شامل. ومن هذا المنطلق، تبنت المؤسسة العسكرية نهجاً قائماً على التكامل بين مختلف أفرعها البرية والبحرية والجوية، بما يضمن بناء قوة مرنة وقادرة على التكيف مع مختلف التحديات والسيناريوهات.

كما أولت القيادة الرشيدة أهمية خاصة لربط منظومة الدفاع الوطني بمسار التنمية الشاملة، حيث أصبح الأمن والاستقرار عنصرين أساسيين في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز استدامة التنمية، وترسيخ مكانة الدولة بيئة آمنة وجاذبة.

قيادة الدولة عملت على بناء منظومة دفاعية متكاملة قادرة على حماية الوطن ومقدراته الحيوية

اليوبيل الذهبي.. محطة استثنائية وامتداد للرؤية الوطنية

1976/5/6
قرار تاريخي أسس لجيش وطني موحد وقوي

2014
إطلاق برنامج الخدمة الوطنية لتأهيل الشباب الإماراتي

بناء القدرات العسكرية.. استراتيجية استباقية لا استجابة ظرفية

بناء الإنسان.. محور القوة

وفي قلب هذه المسيرة التطويرية الشاملة، يبرز الإنسان الإماراتي باعتباره الركيزة الأساسية التي تقوم عليها منظومة القوات المسلحة. فقد أدركت القيادة أن بناء القوة العسكرية يبدأ من بناء الإنسان، ولذلك تم الاستثمار بشكل مكثف في التعليم والتأهيل والتدريب العسكري والأكاديمي.

وشمل ذلك تطوير منظومة متكاملة من الكليات العسكرية والمؤسسات التعليمية داخل الدولة، إلى جانب برامج الابتعاث والتدريب المشترك مع جيوش دولية متقدمة، بما يضمن نقل الخبرات وتطوير المهارات وفق أعلى المعايير العالمية.

ولا يقتصر هذا التأهيل على الجوانب القتالية فحسب، بل يمتد ليشمل مجالات القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأزمات، واتخاذ القرار في البيئات المعقدة، إضافة إلى تعزيز القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والأنظمة الرقمية المتقدمة، بما يواكب طبيعة الحروب الحديثة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

كما شهدت القوات المسلحة مشاركة متزايدة وفاعلة للمرأة الإماراتية في مختلف التخصصات العسكرية، حيث أثبتت حضورها في مجالات متعددة تشمل الطب العسكري، والهندسة، والتقنية، والإدارة، والبحث العلمي، في إطار سياسة وطنية راسخة تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها شريكاً أساسياً في منظومة الدفاع الوطني.

وفي هذا السياق، شكّلت الخدمة الوطنية التي أُطلقت عام 2014 محطة استراتيجية مهمة في إعداد وتأهيل الشباب الإماراتي، حيث أسهمت في تعزيز قيم الانضباط والالتزام والمسؤولية، وترسيخ الهوية الوطنية، وإعداد جيل واعٍ وقادر على الإسهام في حماية الوطن وصون مكتسباته.

منظومة متقدمة

ويُعد التدريب والتعليم العسكري أحد الأعمدة الرئيسية في تطوير القوات المسلحة، حيث تم بناء منظومة تعليمية متكاملة تعتمد على أحدث المناهج العلمية والتقنيات الحديثة، وتستند إلى أفضل الممارسات العالمية في التعليم العسكري.

وقد حرصت وزارة الدفاع على تطوير بيئة أكاديمية متقدمة تجمع بين الانضباط العسكري الصارم والتميز العلمي، وتستفيد من التجارب الدولية في تحديث المناهج وتطوير أساليب التدريب، بما يواكب طبيعة التحديات المستقبلية.

وأسهم هذا النهج في إعداد كوادر عسكرية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والاحترافية، جعلت الجندي الإماراتي نموذجاً في الانضباط والدقة والجاهزية، وهو ما انعكس في مشاركة الدولة الفاعلة في مهام حفظ السلام الدولية، والعمليات الإنسانية والإغاثية في مختلف مناطق العالم.

كما تم الاستثمار في التحول الرقمي داخل المؤسسات التعليمية العسكرية، من خلال تطوير البنية التحتية الذكية، وتحديث المكتبات الإلكترونية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث والتدريب، بما يعزز جودة المخرجات ويرتقي بالقدرات المستقبلية.

قدرات متكاملة

وفي إطار تعزيز القدرات الدفاعية الشاملة، عملت الإمارات على تطوير قواتها المسلحة بمختلف أفرعها البرية والبحرية والجوية، بما يضمن بناء منظومة دفاعية متكاملة قادرة على حماية الوطن ومقدراته الحيوية.

ففي المجال الجوي، تمتلك القوات المسلحة أسطولاً متقدماً من الطائرات المقاتلة متعددة المهام، مدعوماً بأنظمة دفاع جوي وإنذار مبكر متطورة، توفر أعلى درجات الجاهزية والحماية.

وفي المجال البحري، تم تطوير قدرات حديثة تهدف إلى تأمين السواحل والممرات البحرية الاستراتيجية، وحماية الشريان الاقتصادي للدولة، من خلال أساطيل بحرية متعددة المهام وأنظمة مراقبة متقدمة.

أما القوات البرية، فقد شهدت تطوراً كبيراً في أنظمة القيادة والسيطرة، واعتماد تقنيات الاستطلاع الحديثة، وتوظيف الأنظمة غير المأهولة، بما يعزز الكفاءة الميدانية ويقلل من المخاطر في بيئات العمليات المختلفة.

كما أولت الدولة اهتماماً متزايداً بمجال الأمن السيبراني والدفاع الرقمي، باعتباره أحد أهم مكونات الأمن الوطني الحديث، لضمان حماية البنية التحتية الحيوية وأنظمة الاتصالات والمعلومات من أي تهديدات إلكترونية محتملة.

درع الوطن وسنده

واليوم، تقف قواتنا المسلحة كدرع حصين وسند قوي للوطن، جاهزة لمواجهة مختلف التحديات، وحماية المكتسبات الوطنية، والمساهمة الفاعلة في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

الإمارات «راعية فزعة»

قيم نبيلة في ميادين الإغاثة والإنقاذ

أبوظبي - موفق محمد

واصلت قواتنا المسلحة دورها الفاعل في المهام الإنسانية والإغاثية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ما يعكس التزام دولة الإمارات بنهج التعاون والتضامن العالمي، في الوقت الذي ساهم تطوير هذه القوات وامتلاكها قوة ردع قوية، في جعلها الضمانة الحقيقية للحفاظ على السلام والاستقرار.

وقد انعكس هذا التوجه على مستوى الجاهزية العملياتية، حيث شاركت القوات المسلحة في مهام متنوعة، نجحت من خلال خبرتها العملية وكفاءتها، في تعزيز أمن وسلامة المستضعفين في بيئات متعددة الثقافات والتحديات.

وعلى مدى 50 عاماً، قدمت الإمارات نموذجاً لقوة حديثة، تجمع بين التقنية والانضباط، وبين الرؤية الاستراتيجية والمسؤولية الإنسانية، فهي قوة ردع، ومستعدة دائماً لحماية الاستقرار في أي وقت.

ومن هذا المنطلق، وضعت الإمارات مبكراً، هدفاً سامياً لنصرة المستضعفين، فكان العمل الإنساني حجر أساس في بناء هذه الدولة، فرجالها تأسسوا على نصرة الإنسان، وعلى مد يد العون.

وما زالت الإمارات «راعية فزعة»، لا تتوانى عن مد يد العون، والمسارعة في العمل الإنساني، فأصبحت شعلة للخير مضيئة بالعمل الإنساني، يردد اسمها بين مشارق الأرض ومغاربها، محملاً بكرمها وجودها الإنساني.

المهام الإنسانية لقواتنا المسلحة تعكس نهج التضامن والتعاون العالمي | أرشيفية

محطات

وبرز دور قواتنا المسلحة في العمليات الإنسانية، حيث لعبت دوراً بارزاً في مساهمات على كافة الصعد، ففي لبنان شاركت ضمن قوات الردع العربية عام 1976م، وفي دولة الكويت الشقيقة، لم تتوانَ عن المشاركة في عملية تحريرها ضمن قوات التحالف عام 1990م، وفي إعادة الأمل في جمهورية الصومال عام 1991م.

وكانت سباقةً في مشاركتها ضمن قوات حفظ السلام في جمهورية كوسوفو عام 1999، ولها مشاركة أخرى في الجمهورية اللبنانية، في عملية نزع الألغام في جنوب لبنان عام 2001، وفي عام 2003م، شاركت في قوة الصمود بدولة الكويت الشقيقة، كما سارعت في مهمة رياح الخير في دولة العراق، وجمهوريتي باكستان وأفغانستان.

كوسوفو

وجاءت مشاركتها في حفظ الأمن في كوسوفو، تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي، والتي استمرت من 1999م حتى 2001م، وكانت حينها أول وأطول مشاركة عسكرية وإنسانية وإغاثية تقوم بها الدولة في أوروبا، وقدمت حينها خدمات إنسانية رائدة، بدءاً من افتتاح مستشفى ميداني للعلاج والإخلاء الطبي، وتوزيع مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وإقامة جهاز كامل للدفاع المدني والإسعافات الأولية، وبناء مستشفى الشيخ زايد في مدينة فوشري، ونقل وعلاج المرضى الكوسوفيين إلى مستشفيات الدولة، ممن لا يتوفر لهم العلاج، ولم تتأخر عن بناء وإصلاح المساجد والمنازل المهدمة والمدارس، حيث أعادت إعمار وبناء (1000) منزل كانت مهدمة، وصيانة نحو (800) منزل، وبناء نحو (300) منزل، وأنشأت مشروعاً ضخماً على مساحات واسعة، والمتمثل بحديقة الإمارات العامة.

إغاثة الشعوب المحتاجة حول العالم

مساعدات إغاثية للأشقاء في غزة

إعمار العراق

في عام 2003م، ساهمت القوات المسلحة في مشروع إعادة إعمار دولة العراق، وذلك بعد مرور سنوات عجاف على العراق من الحصار والحرب، حيث جرت خلفها آثاراً سلبية ودماراً وانفلاتاً للوضع الأمني، حينها «فزعت» الإمارات لمساندة العراق في محنته التي مر بها، بدايةً من عمليات الإمداد البحري، بإرسال ثلاث سفن إلى ميناء أم قصر محملة بالأدوية والمستلزمات الطبية وسيارات الإسعاف، كما تم تسيير (60) شاحنة في (5) قوافل برية، لنقل كميات من المواد الإغاثية، وسيرت جسراً جوياً من (24) طائرة، نقلت فيه (395) طناً من مختلف المواد الغذائية والمعونات الضرورية، وانطلاقاً من دورها الإنساني الشامل، أنجزت عدداً من المشاريع، على رأسها مستشفى الشيخ زايد في بغداد، وفي أيام وجيزة، استقبل المستشفى (41196) مريضاً، ورغم توتر الأوضاع هناك وخطورتها، إلا أن المستشفى استمر بتقديم خدماته بكفاءة وإتقان.

مساعدات إنسانية للأشقاء في قطاع غزة

خدمات علاجية بمعايير عالمية

«الفارس الشهم 1»

نفذت دولة الإمارات عملية «الفارس الشهم 1» لإجلاء الرعايا من مختلف الجنسيات من أفغانستان عام 2021، حيث وصل عدد الأفغان ورعايا الدول الصديقة الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان إلى 36500 شخص.

كما استضافت دولة الإمارات 5 آلاف مواطن أفغاني، تم إجلاؤهم من أفغانستان في طريقهم إلى دول ثالثة، وقامت بدور رئيس في تسهيل عمليات إجلاء الرعايا الأجانب من أفغانستان.

«الفارس الشهم 2»

واستجابت دولة الإمارات بشكل فوري مع نداء الواجب الإنساني، بعد الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا وتركيا في 6 فبراير 2023م، لمدة 5 أشهر متواصلة، في إطار عملية «الفارس الشهم 2».

وفي 13 يوليو 2023م، أنهت قيادة العمليات المشتركة في وزارة الدفاع عملية «الفارس الشهم 2» التي نفذتها، وأسفرت العملية عن إنقاذ عشرات الأشخاص من تحت الركام، وعلاج 13500 مصاب، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية التي بلغت 15200 طن، عن طريق الجسر الجوي الذي تضمن تنظيم 260 رحلة جوية، حملت على متنها 6912 طناً من مواد المساعدات العاجلة، بما في ذلك الخيام والأغذية الأساسية والأدوية، بينما تم نقل 8252 طناً من المساعدات الإنسانية باستخدام 4 سفن شحن، لنقل مواد الإغاثة ومواد إعادة الإعمار إلى المناطق المتضررة.

36500
شخص تم إجلاؤهم ضمن «الفارس الشهم 1»

13500
مصاب عولجوا ضمن «الفارس الشهم 2»

15200
طن مساعدات إنسانية قدمتها «الفارس الشهم 2»

41000
مريض استقبلهم مستشفى الشيخ زايد في بغداد خلال مهمة الإعمار

خدمات طبية وعلاجية للدول الشقيقة والصديقة

فيما استمر الدعم للأشقاء في سوريا من خلال هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، حيث تم تسليم كافة المهام والأنشطة إلى طاقم عمل الهيئة الموجود في هذا البلد، وذلك لاستكمال بناء المساكن الخاصة بالمشروع الأول، ويضم 1000 وحدة سكنية، بالإضافة إلى المضي قدماً في التعاقد لإنشاء المشروع الثاني الذي يضم 500 وحدة سكنية مع مبنى عيادة ومسجد ومجمع تجاري، مع توفير المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية بشكل مستمر، والوقوف على احتياجات القطاعات المختلفة، ضمن عدة محاور، تستهدف الدعم النفسي والاجتماعي.

وأمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بتقديم 100 مليون دولار لإغاثة المتضررين من الزلزال، وشملت مبادرة سموه تقديم 50 مليون دولار للمتضررين من الشعب السوري الشقيق، إضافة إلى 50 مليون دولار إلى الشعب التركي الصديق.

كما وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بتسيير مساعدات إنسانية عاجلة للشعب السوري الشقيق بقيمة 50 مليون درهم، وذلك لإغاثة المتضررين من الزلزال الأعنف الذي شهدته البلاد منذ عقود.

«الفارس الشهم 3»

وفي قطاع غزة، مع تفاقم الأزمة الإنسانية، وجّه صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، العمليات المشتركة في وزارة الدفاع، بالتعاون والتنسيق الشامل مع وزارات الدولة، وجميع المؤسسات الإنسانية والخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ببدء عملية «الفارس الشهم 3» الإنسانية، لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي أدت دوراً محورياً في الأزمة، موفرةً كافة المستلزمات، مستعينة بكافة الإمكانات لتقديم المساعدات، من خلال المستشفى الميداني، وما زالت مستمرة في عملها الإنساني.

الولاء والانتماء للوطن.. ركائز عززتها الخدمة الوطنية

عنصر من ركائز الأمن وبعد مجتمعي بنيوي

الخدمة الوطنية

مناعة شعبية في مواجهة التهديدات المعاصرة

إعداد شباب وطني أكثر انضباطاً ومسؤولية وقدرة على العمل الجماعي

أبوظبي - موفق محمد

في عالم تتسارع فيه الأزمات، يصبح وجود احتياط مدرَّب وواعٍ، يتحلى بمجموعة من قيم الولاء والانتماء للوطن، أحد أهم عناصر وركائز الأمن الوطني، وهي عناصر عززتها الخدمة الوطنية، عبر توليها دوراً مزدوجاً، تمثّل في إعداد عسكريين ساهموا في رفع الجاهزية، وإعداد شباب وطني أكثر انضباطاً ومسؤولية وقدرة على العمل الجماعي.

التجربة الإماراتية، لا تنظر إلى منتسبي الخدمة الوطنية والاحتياطية بوصفهم مجرد عناصر في منظومة الدفاع الوطني، بل بوصفهم امتداداً للمجتمع، حاملين لقيم الدولة، وركيزة من ركائز الأمن الشامل، ومن هنا، تبرز أهمية إدخال البعد المجتمعي في التفكير العسكري، لا كإضافة رمزية، بل كعنصر بنيوي في بناء القوة.

والخدمة الوطنية، في هذا السياق، لا تنتج فقط مجندين مؤقتين، بل تنشئ قاعدة بشرية يمكن استدعاؤها عند الحاجة، مع إمكانية دمجها في منظومات الدعم والطوارئ، بجانب الاستفادة منها في مهام غير قتالية عند الأزمات.

الجاهزية المجتمعية

ومنذ عام 2014، أصبحت الخدمة الوطنية إلزامية لجميع الذكور في دولة الإمارات، وشكّل هذا القرار وما رافقه من سياسات لبناء الجاهزية المجتمعية، محطة تاريخية فارقة، وتحولاً في فهم الأمن والدفاع، نقلت القوات المسلحة إلى نموذج المؤسسة المتكاملة مع المجتمع.

لم تُطرح الخدمة الوطنية في الإمارات بوصفها إجراءً لزيادة عدد المنتسبين فحسب، بل كجزء من رؤية أوسع لبناء مناعة وطنية في مواجهة التهديدات المعاصرة، التي لم تعد عسكرية صرفة، بل نفسية وإعلامية ومجتمعية أيضاً.

وبمجرد الإعلان عن التسجيل للدفعة الأولى بادر شباب الإمارات إلى تلبية نداء الوطن، وتأدية واجب الخدمة الوطنية، حيث شهدت مراكز التسجيل إقبالاً كبيراً، يترجم الشعور بالفخر والاعتزاز، وتحمّل المسؤولية من أجل رفعة وعزة دولة الإمارات، باعتبار أن الخدمة الوطنية مسؤولية وطنية، تشكل مكوناً أساسياً من مكونات المواطنة.

ويعد 30 أغسطس 2014 يوماً تاريخياً في الإمارات، حيث التحقت أول دفعة بالخدمة الوطنية والاحتياطية لأداء الواجب المقدس، وضرب أبناء الوطن، من الذكور والإناث، أروع الأمثال في حب الوطن والاستعداد لتلبية ندائه.

أثر إيجابي

ومن أبرز التحولات التي رافقت إدخال الخدمة الوطنية، هو الانتقال من مفهوم «الجيش يحمي المجتمع»، إلى مفهوم «المجتمع يشارك في حماية نفسه»، هذا التحول لا يعني عسكرة المجتمع، بل رفع وعيه بطبيعة المخاطر، وتمكينه من فهم التهديدات غير التقليدية، ومقاومة الشائعات والحرب النفسية، فضلاً عن إدراك أهمية الانضباط في الأزمات.

تعزيز الهوية

أحد الآثار العميقة للخدمة الوطنية، هو دورها في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، فالالتقاء بين شباب من خلفيات اجتماعية ومناطق مختلفة ضمن إطار واحد، يعزز الشعور بالمصير المشترك، ويكرّس فكرة الدولة فوق الانتماءات الجزئية،

منتسبو الخدمة الوطنية ركيزة للأمن الوطني الشامل

> المنتسبون امتداد للمجتمع وركيزة من ركائز الأمن الشامل بما يحملونه من قيم الدولة
>
> قاعدة بشرية يمكن استدعاؤها عند الحاجة مع إمكانية دمجها في منظومات الطوارئ
>
> رفع وعي المجتمع بطبيعة المخاطر وتمكينه من فهم التهديدات ومقاومة الشائعات

بالإضافة إلى كونه يبني ذاكرة جماعية مرتبطة بقيم الانضباط والمسؤولية.

وفي التجربة الإماراتية، يُنظر إلى الجندي بوصفه ممثلاً لقيم الدولة، داخل الوطن وخارجه، فالسلوك الفردي للجندي في الميدان، أو في المهام غير القتالية، أو في التفاعل مع المجتمعات المحلية، ينعكس مباشرة على صورة الدولة ومصداقيتها.

تمكين المرأة

وتشهد المؤسسات التعليمية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع إقبالاً متزايداً من العنصر النسائي، حيث يتم استقطاب الفتيات للتأهيل في مختلف التخصصات والرتب، بما في ذلك المجالات الطبية، التقنية، الهندسية، والبحثية. ويعد هذا التوجه ترجمة عملية لسياسة تمكين المرأة، وإشراكها الفاعل في مسيرة الدفاع الوطني، ومن أبرز النماذج الرائدة في هذا السياق، مدرسة خولة بنت الأزور، التي تعد أول مدرسة نسائية عسكرية في المنطقة، وتضطلع بدور محوري في تأهيل الكوادر النسائية في مختلف المجالات. وقد أوكل إليها منذ عام 2014 أيضاً استقبال الراغبات في أداء الخدمة الوطنية غير الإلزامية، حيث انضمت المجندات طوعاً في تجربة رائدة على مستوى المنطقة، وقد تجاوزت نسبة مشاركة الإناث في بعض الدفعات 11 %، موزعة على تخصصات تشمل الطب العسكري، الدفاع السيبراني، التمريض الميداني، الهندسة، والعمليات الفنية واللوجستية.

واليوم، تشارك المرأة الإماراتية في مهام حفظ السلام الدولية، وتتبوأ مناصب متقدمة داخل القوات المسلحة، وتسهم في صنع القرار العسكري.

كما ساهمت المرأة في إعادة رسم صورة المرأة العربية في أذهان العالم، بإسهاماتها البارزة في مسيرة الإنجازات والتحديث والجاهزية والكفاءة والاقتدار للقوات المسلحة للدولة، حيث انخرطت في مختلف أنواع العمل العسكري، إضافة لمهام القوات المسلحة التي تستهدف الحفاظ على السلم العالمي في بقاع مختلفة من العالم، ومدت أيادي العون والمساعدة للشعوب المنكوبة.

محطات رئيسة

وشهدت الخدمة الوطنية منذ إطلاقها حتى اليوم محطات رئيسة عدة، ففي عام 2014، تم إصدار قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية، وإنشاء هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية، كما شهد هذا العام انطلاق برنامج الخدمة الوطنية، والتحاق الدفعة الأولى «9 أشهر».

وفي عام 2015، تم تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة، وتفعيل التواصل من خلال مركز اتصال حكومة أبوظبي، وإطلاق الموقع الإلكتروني للهيئة، والإصدار الأول لاستراتيجية الخدمة الوطنية والاحتياطية، كما تم تفعيل برنامج الخدمة الوطنية والتحاق الدفعة الأولى.

وخلال عام 2016، عقد الملتقى الأول للخدمة البديلة، وأطلق المعرض الأول لتوظيف مجندي الخدمة الوطنية والاحتياطية، كذلك تم تنفيذ برنامج تدريب القادة «الوظائف القيادية» من مجندي الخدمة الوطنية، وتعديل مدة الخدمة الوطنية لمدة «12 شهراً».

في حين شهد عام 2017 إطلاق برنامج المهارات الإلكترونية، والتسجيل الإلكتروني لمجندي الخدمة الوطنية، وتشكيل قيادة قوة الاحتياط، وفي عام 2018، تم تعديل الخدمة الوطنية لتصبح 16 شهراً، وتنظيم الملتقى الثاني للخدمة الوطنية، وبناء قاعدة البيانات الموحدة للخدمة الوطنية، إلى جانب تنظيم بطولة شويمان، بالتعاون مع مجلس أبوظبي الرياضي.

وشهد عام 2019 إطلاق برنامج الموظفات التطوعي الأول، المخصص للمعلمات، وتم استحداث شعبة التقييم في هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية، وشاركت الهيئة في قمة أقدر العالمية في العاصمة الروسية موسكو، كما تم عقد ملتقى فخر بالتنسيق مع المؤسسة الاتحادية للشباب، والمؤتمر الدولي الأول للجاهزية العسكرية البدنية، كما تم السماح لطلبة الثانوية الحاصلين على 90 % فأعلى، بإكمال دراستهم بعد التدريب الأساسي.

وخلال عام 2020، تم افتتاح مبنى هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية الجديد، وتفعيل الاحتياط التخصصي في القوات المسلحة، وتخصيص وتدريب مجندي الدفعة 15 للمشاركة في إكسبو دبي 2020، والتحاق الدفعة الأولى لبرنامج دبلوم المنشآت الحيوية، وفي عام 2021، تم إطلاق مبادرة الدراسة الجامعية عن بعد أثناء تأدية الخدمة الوطنية لطلاب الثانوية العامة، وتطوير منظومة الاحتياط، كذلك مشاركة المجندين في إكسبو دبي 2020.

وخلال عام 2022، تم تعديل مدة الخدمة الوطنية لفئة الطلاب لتصبح 12 شهراً، إضافة إلى تطوير مسار التدريب في الخدمة الوطنية لفئة الطلاب، بينما شهد عام 2023 توفير الجهاز اللوحي لجميع مجندي الخدمة الوطنية، لاستخدامه خلال الدورات، والتحول الرقمي في مواد التدريب، وتنفيذ الاختبارات للمجندين، وتطوير بنك أسئلة وفق معايير مستويات التحدي في المعرفة والمهارة، إلى جانب وصول عدد الجهات التي تم تفعيل الخدمة البديلة لديها إلى 22 جهة مدنية.

وكانت محطة 2024 زاخرة بالأحداث، حيث صدر مرسوم بقانون بشأن انتهاء الخدمة الاحتياطية لمجندي الخدمة الوطنية عند بلوغ سن 45 عاماً، ووصول عدد الجهات التي تم تفعيل الخدمة البديلة لديها إلى 39 جهة مدنية، كما تم اعتماد مركز تدريب سيح اللحمة وسويحان لأداء اختبارات الإمارات القياسية (إمسات) للمجندين، إضافة إلى اعتماد 6 ساعات أكاديمية للمجندين في مؤسسات التعليم العالي في الدولة، والمدرجة في نظام القبول «NAPO».

المرأة شريك موثوق في مواقع الواجب والمسؤولية | أرشيفية

من التدريب العسكري إلى مواقع القيادة وحفظ السلام

المرأة في القوات المسلحة.. حضور ممتد في مسيرة «الخمسين»

دبي - نورا الأمير

على امتداد خمسة عقود من توحيد القوات المسلحة الإماراتية، لم تكن مسيرة الدفاع عن الوطن حكراً على الرجال وحدهم، بل شاركت المرأة الإماراتية في هذه السيرة الوطنية من موقع الواجب والمسؤولية، لتؤكد أن حماية المكتسبات وصون الاتحاد مسؤولية مشتركة بين أبناء الوطن وبناته، تتكامل فيها الأدوار ضمن منظومة وطنية واحدة تقوم على الانتماء والولاء والعمل الجماعي.

وتأتي هذه المشاركة في سياق تطور شامل شهدته دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد، حيث لم تقتصر النهضة على البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، بل امتدت إلى بناء الإنسان وتمكينه، وتعزيز حضوره في مختلف القطاعات الحيوية، ومنها القطاع العسكري الذي يعد أحد أعمدة السيادة الوطنية. وفي هذا الإطار، برزت المرأة الإماراتية كعنصر فاعل في منظومة الدفاع والأمن، ليس فقط كمشاركة مساندة، بل ككفاءة وطنية أثبتت حضورها في مواقع متعددة.

وفي الذكرى الخمسين لتوحيد القوات المسلحة، يبرز حضور المرأة الإماراتية بوصفه أحد الشواهد الحية على عمق التحولات التي شهدتها المؤسسة العسكرية، ليس فقط على مستوى التسليح والجاهزية والتدريب، بل أيضاً في تمكين الكفاءات الوطنية وإتاحة الفرصة أمام المرأة لتكون جزءاً فاعلاً من منظومة الدفاع والأمن والاستقرار، وفي ترسيخ مفهوم أن الأمن الوطني مسؤولية مجتمعية شاملة.

وتعكس تجربة المرأة الإماراتية في القوات المسلحة نهجاً مؤسسياً قائماً على الثقة والكفاءة وتكافؤ الفرص، إذ انتقلت مشاركتها من التدريب العسكري النظامي إلى مجالات نوعية تشمل الطب العسكري، والهندسة، والاتصالات، والطيران، والدعم اللوجستي، والإدارة، والعمليات، وحفظ السلام، في مسار يؤكد أن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة يحملها أبناء الإمارات وبناتها.

رؤية قيادية وتمكين مبكر

تعد هذه التجربة ثمرة لرؤية قيادية حكيمة آمنت مبكراً بقدرة المرأة على المشاركة في مختلف ميادين التنمية والعمل الوطني. وكان لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، «أم الإمارات»، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، دور محوري في هذا المسار، من خلال دعمها المتواصل لتمكين المرأة وتشجيعها على دخول مجالات جديدة، انطلاقاً من إيمان راسخ بأن المرأة شريك أساسي في بناء المجتمع وصون مكتسباته.

وفي هذا السياق، جاءت دولة الإمارات في طليعة الدول الخليجية والعربية التي أولت تمكين المرأة في المجال العسكري اهتماماً مبكراً، وفتحت أمامها أبواب المشاركة في القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية. ومع مرور السنوات، أثبتت المرأة الإماراتية جدارتها، وأظهرت قدرة لافتة على العمل ضمن بيئات تتطلب دقة عالية وسرعة في الاستجابة وانضباطاً وجاهزية مستمرة، وهو ما عزز حضورها المؤسسي.

شكل عام 1990 محطة مفصلية في هذا المسار، بعد أربعة عشر عاماً على توحيد القوات المسلحة، مع تأسيس مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية، أول مدرسة عسكرية لتدريب الإناث في دولة الإمارات وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد مثل تأسيس المدرسة نقطة تحول في تاريخ مشاركة المرأة الإماراتية في العمل العسكري، إذ فتح أمامها باب التدريب النظامي، ورسخ ثقافة وطنية مفادها أن خدمة الوطن وحماية مكتسباته مسؤولية لا ترتبط بالجنس، بل بالقدرة على تحمل الواجب والاستعداد له.

وتحوّلت المدرسة إلى صرح وطني لإعداد وتأهيل المنتسبات، ليس فقط بدنياً وعسكرياً، بل قيادياً أيضاً، عبر منظومة تدريب تقوم على الانضباط واللياقة والعمل الجماعي والعمل في ظروف مختلفة، بما يسهم في بناء شخصية عسكرية متكاملة.

وقد وفرت وزارة الدفاع والقوات المسلحة في المدرسة كوادر تدريبية مؤهلة ذات خبرة طويلة، إلى جانب تأهيل علمي عالٍ، ما جعلها بيئة تدريبية متقدمة تسهم في إعداد أجيال من الكفاءات النسائية.

ومنذ تأسيس المدرسة، توسع حضور المرأة الإماراتية داخل القوات المسلحة تدريجياً، فلم يقتصر على التدريب الأساسي أو الأدوار الإدارية، بل امتد إلى مجالات نوعية تشمل الطب العسكري، والهندسة، والاتصالات، والطيران، والدعم اللوجستي، والإدارة، والعمليات وغيرها.

وعكس هذا التوسع حجم الثقة التي منحتها المؤسسة العسكرية للمرأة، وحجم الجهد الذي بذلته ابنة الإمارات لتكون على قدر هذه الثقة، في ظل بيئات عمل تتطلب انضباطاً عالياً وقدرة على التعامل مع الضغوط.

كما أثبتت المرأة الإماراتية كفاءتها في أداء واجباتها العسكرية والإدارية والطبية والفنية، واعتلت مناصب قيادية وإدارية، ونالت رتباً عسكرية عليا، وفق معيار يعتمد على الجدارة والكفاءة والانضباط والقدرة على الإنجاز.

وفي عام 2014، جاء القانون الاتحادي رقم 6 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية ليشكل محطة إضافية في تعزيز مشاركة المرأة، حيث أتاح لها الالتحاق اختيارياً، ما رسخ مفهوم الشراكة في الدفاع عن الوطن.

كما برزت نماذج ملهمة في هذا السياق، من بينها مريم المنصوري، أول إماراتية تقود طائرات مقاتلة، والتي أصبحت رمزاً لطموح المرأة الإماراتية وقدرتها على الوصول إلى أعلى مستويات التخصص العسكري.

حفظ السلام والدور الإنساني

ولا ينفصل حضور المرأة الإماراتية في القوات المسلحة عن البعد الإنساني لسياسة دولة الإمارات، إذ توسع دورها من العمل العسكري الداخلي إلى مجالات حفظ السلام والمشاركة في الجهود الإنسانية.

وفي عام 2018، وقعت وزارة الدفاع والاتحاد النسائي العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم لتطوير قدرات المرأة العربية في العمل العسكري وحفظ السلام، في خطوة عززت الحضور الدولي للإمارات في هذا المجال.

وتوالت البرامج التدريبية، لتتحول هذه المبادرات إلى مسار مؤسسي مستدام، يسهم في إعداد كوادر نسائية قادرة على العمل في بيئات دولية متعددة.

وجاء تدشين مركز فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن امتداداً لهذا النهج، في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، بما يعزز دور المرأة في جهود الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً، ويدعم مشاركتها في صناعة السلام.

إن مسيرة المرأة الإماراتية في القوات المسلحة تمثل نموذجاً وطنياً متكاملاً يعكس تطور الدولة في تمكين الإنسان وتعزيز مشاركته في مختلف القطاعات الحيوية، فهي ليست مجرد مشاركة وظيفية، بل حضور مؤسسي ممتد يجمع بين الانضباط والكفاءة والبعد الإنساني، لتظل المرأة الإماراتية شريكاً أساسياً في حماية الوطن، وصون مكتسباته، والمساهمة في بناء مستقبله.

1990: تأسيس أول مدرسة عسكرية للإناث في الدولة (خولة بنت الأزور)

2014: الخدمة الوطنية تفتح مساراً اختيارياً لمشاركة المرأة

2018: مذكرة تفاهم إماراتية أممية لتأهيل المرأة العربية في حفظ السلام

50 عاماً تطوراً متصاعداً لدور المرأة الإماراتية في القوات المسلحة

الطب العسكري أحد أبرز مجالات مشاركة المرأة في القوات المسلحة

شيخة الزعابي: قواتنا المسلحة وفّرت لنا الأمان وحمت سماءنا

حين تتكلم أم شهيد.. يعلو صوت الشموخ والمجد

كلباء - عائشة الكعبي

بفخر يملأ القلب، عبّرت شيخة الزعابي، أم الطيار الشهيد سيف خلف الزعابي، من مدينة كلباء، عن اعتزازها العميق بالقوات المسلحة الإماراتية، مؤكدة أن الذكرى الخمسين لتوحيد القوات المسلحة تمثل محطة وطنية فارقة تجسّد الشموخ والمجد، وترسّخ في الوجدان معاني التضحية والوفاء، وتستحضر مسيرة خمسة عقود من القوة والوحدة وحماية الوطن ومنجزاته.

وقالت إن هذه الذكرى بالنسبة لأمهات الشهداء ليست مناسبة عابرة، بل وقفة وفاء صادقة يستحضرن فيها أبناء ارتقوا فداءً للوطن، مؤمنين بأن الشهادة شرف عظيم، وأن الدفاع عن الإمارات هو أسمى الغايات. وأضافت أن الشهداء لم يغيبوا، بل ظلوا أحياء في وجدان الوطن، وفي رايته التي ترفرف في سماء المجد، وفي قوة ازدادت رسوخاً بفضل تضحياتهم.

وأكدت شيخة الزعابي أن الفخر بالقوات المسلحة يتجلى بوضوح

في أوقات الأزمات والتحديات، حين أثبتت أنها الدرع الحامية وسياج الوطن المنيع. وأشارت إلى أن ما مرّت به الدولة من عدوان سافر لم يزرع الخوف، بل عزز الشعور بالأمان، بفضل كفاءة الدفاعات الجوية التي كانت العين الساهرة التي تصدت لكل الهجمات، وحمت سماء الإمارات وصانت أمن أبنائها.

وأضافت أن هذا الإحساس بالأمان الذي ينعم به المجتمع اليوم هو ثمرة رجال أوفياء سهروا وضحّوا، وجسّدوا معنى حماة الوطن في أصعب الظروف. كما عبّرت عن اعتزازها الكبير بجنود الإمارات البواسل الذين أثبتوا في الميدان أنهم على قدر المسؤولية، فاستحقوا ثقة الوطن وقيادته، مؤكدة أن الدعاء لهم بالحفظ والتوفيق لا يغيب عن قلب كل أم إماراتية.

وأشارت إلى أنها تفخر بأنها أم لشهيد، وفي الوقت نفسه أم لأبناء يواصلون أداء واجبهم الوطني في الميادين، حاملين الراية ذاتها، ومؤدين رسالتهم بإخلاص في خدمة دولة الإمارات.

وأضافت أن القوات المسلحة الإماراتية تمثل نموذجاً للقوة المسؤولة، والجاهزية العالية، والانضباط الذي جعل منها مؤسسة راسخة تحمي أمن الوطن وتدافع عن استقراره، حيث حمل منتسبوها رسالة الوطن بإخلاص، وقدموا مثالاً في الشجاعة والالتزام.

وقالت إن ذكرى توحيد القوات المسلحة هي ذكرى فخر واعتزاز بقرار تاريخي وحّد السلاح وجمع الإرادة، ووضع أساس قوة وطنية راسخة. وأكدت أن خمسين عاماً من المسيرة أثبتت خلالها القوات المسلحة أنها الدرع الحصينة للوطن، والسند الأمين لمسيرة الاتحاد، والحارس اليقظ لأمن الإمارات واستقرارها.

وفي اليوبيل الذهبي لتوحيد القوات المسلحة، توجهت شيخة الزعابي بتحية فخر واعتزاز لكل جندي وهب نفسه لحماية وطنه، مؤكدة أن هذه المسيرة المشرفة ستستمر، وأن قوة الاتحاد تتجدد جيلاً بعد جيل بوحدة الصف وصلابة الجيش.

واختتمت حديثها بالتأكيد على أن القوات المسلحة ستظل رمز الشموخ وعنوان المجد، وأن تضحيات الشهداء ستبقى نبراساً للأجيال يستلهمون منه معاني الولاء والانتماء، ودليلاً راسخاً على أن الوطن لا يُحمى إلا برجال أوفياء يحملون رايته بعزم. ودعت الله أن يحفظ دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة وقواتها المسلحة، وأن يتغمد الشهداء بواسع رحمته، وأن تبقى راية الوطن عالية شامخة وآمنة دائماً.